الفصل الثاني
بداية الحوار شمال ــ جنوب

مدخل:

وسط مخاوف من أزمة عالمية يكون مصدرها التضخم وانهيار النظام النقدي الدولي ، اثر تعديل أسعار النفط ، تقدمت فرنسا بموازاة **المبادرة الجزائرية** بالدعوة للدورة الخاصة السادسة للأمم المتحدة باقتراح في (18) من يناير سنة (1974م)، جاء على لسان (**ميشال جوبير**) وزير الخارجية الفرنسية آنذاك ، عقد مؤتمر دولي للطاقة (A.I.E) لمواجهة تكتل الاوبيك (O.P.E.C) . وكانت فرنسا وحدها- بين الدول المتقدمة (les pays développés) - التي رفضت الاعتراف في هذه العملية ، وبعد أسابيع من هذه العملية، تبنت الدورة السادسة المذكورة برنامج العمل والإعلان من أجل تأسيس النظام الاقتصادي الدول الجديد(N.O.E.I).

وللخروج من هذه الدائرة المفرغة، اقترح وزير النفط السعودي، في جنيف، أن تجتمع عشر دول للتباحث في مشكلات النظام الجديد وتناقش هذه المواضيع أربعة مجموعات:

- **المجموعة الأولى**: أربعة لتمثيل **دول (الأوبك)** وهي: السعودية، الجزائر، إيران، فنزويلا.

- **المجموعة الثانية**: ثلاثة لتمثيل الدول المصنعة وهي : الولايات المتحدة، والسوق الأوروبية المشتركة (marché européen commun)، واليابان.

- **المجموعة الثالثة** : ثلاثة لتمثيل **بلدان نامية** ومستوردة للبترول وهي: البرازيل، والهند، وزائير.

المبحث الأول

بداية المؤتمر التحضيري

قد جاء هذا الاختيار على **أساس التوزيع الجغرافي والتوازن بين الدول المنتجة للنفط والدول النامية** (les pays en voie de développement) **الأخرى**، وقد عقد اجتماع أول للدول المذكورة في باريس للفترة بين (7- 16) ابريل سنة (1975م) ، وقد حضر بالإضافة إلى الدول المذكورة ثلاث منظمات دولية بصفة مراقب هي : منظمة الأمم المتحدة ، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ووكالة الطاقة الدولية . وقد استعرض الاجتماع بحث القضايا الاقتصادية العالمية وعلى وجه الخصوص الطاقة وبحث مشاكل بلدان العالم الثالث (le tiers monde). واعتبر هذا الاجتماع فاشلا لأنه لم يخرج بنتائج متقدمة .

وقد تبنى وقتها الرئيس الفرنسي جيسكار ديستان هذه اللائحة عندما أعلن ، في نهاية سنة (1974م) ، أن فرنسا تسعى في نهاية الفصل الأول من سنة (1975م) لاستقبال مؤتمر تحضيري يضم عشر دول لمناقشة مشكلات إجرائية ، أما المؤتمر الفعلي فقد دعي إليه منذ بضعة اشهر، ولاقت فكرته استحسانا و تجاوبا لدى الأغلبية .

غير أن الولايات المتحدة وبعض دول العالم الثالث (le tiers monde)، ومنها الجزائر، قد استقبلت - لأسباب مختلفة - الاقتراح الفرنسي بتحفظات كبيرة، وفي نوفمبر سنة (1974م) ، ذكر وزير الخارجية الأمريكي ومساعده (**اندرز**) ، بأن الولايات المتحدة مهتمة بوجه خاص بتضامن العالم الغربي في مواجهة تكتل منظمة (الأوبيك) وأن الأهداف الآنية للولايات المتحدة هي : الحفاظ على الطاقة، والبحث عن مصادر بديلة، وبأسعار مغرية .

غير أن مؤتمر **المارتينيك** (14-16 ديسمبر) سنة (1974م) ، والمفاوضات التي جرت بين الرئيس ديستان والرئيس **فورد** ، قد أدت إلى التفاهم، ومقابل تنازلات فرنسية لصالح تضامن اكبر بين الدول المصنعة، تبنت الولايات المتحدة بخجل فكرة الحوار مع المنتجين، لكن هذه التسوية والشروط الأمريكية الخاصة بدعم الجبهة الموحدة للدول المصنعة قد حدت كثيرا من أهمية الحوار الذي اقترحته فرنسا، وفي بداية سنة (1975م) ، ذكر **كيسنجر** في مقابلة نشرت في صحيفة (**بيزس ويك**) ، خلال محاضرة في (**نادي الصحافة الدولي**) ، قبل أي شيء بأن بلاده ترغب آخر، بمناقشة أسعار البترول ، وأن تحظى باحتياطي منتظم منه، وأعطى **كيسنجر** شعورا بقبول الأفكار الفرنسية حول الحوار، مع بقائه متأرجحا بين الأخذ والرد.[1]

ومن ناحية الدول النامية (les pays en voie de développement) ، وافق وزراء (الأوبيك) المجتمعون في (24) يناير، على مبدأ المؤتمر، لكنهم طالبوا بأن لا تقتصر المناقشات على موضوع الطاقة (**énergie**) وحدها، بل تتعداها، وتناقش، بالمقابل ، مسألة المواد الأولية (les matières premières) والتنمية بالاتجاه الصحيح الذي انتهجته الدورة الاستثنائية السادسة وليس فقط موضوع الطاقة ، وقد كرر وجهة النظر هذه مؤتمر رؤساء دول الأوبيك المنعقد في الجزائر، في (5و6) شهر مارس .

[1] حوار الشمال والجنوب ، معهد الإنماء العربي ، مرجع سبق ذكره ، ص 68 .

المبحث الثاني

إنشاء نظام اقتصادي دولي جديد

وتجاوبا مع هذه المخاوف أعلن الرئيس الفرنسي **ديستان** في خطاب له بـ (**بانفي**) ، عاصمة جمهورية إفريقيا الوسطى بالطابع الشامل للحوار بإعلانه (**أن المقصود من الآن فصاعدا هو إنشاء نظام اقتصادي دولي جديد أكثر عدلا ونفعا للجميع**) ، إن فرنسا، بتوجيه دعواتها، قد ذكرت بأن المؤتمر سيتناول (**الطاقة ومشكلات العلاقات الاقتصادية الدولية المرتبطة بها**) .

وبهذا الغموض لمواقف الدول المتطورة الذي حافظت عليه بعناية فائقة ، جرى اجتماع ممثليها التمهيدي في (7) ابريل سنة (1975م) ، ومنذ بداية الاجتماع ، راحت الدول المصنعة تفسر وفق رؤاها العبارة المشار إليها في الدعوة :" **الطاقة ومشكلات العلاقات الاقتصادية الدولية المرتبطة بها**". فهذا الإطار المحدد يحول، برأيها، دون توسيع المناقشة بقية مشكلات المواد الأولية (les matières premières) والتنمية. وبداهة، من خلال هذه العوامل أن النوايا كانت واضحة تماما، وبالتالي، إخفاء الطابع الجدي على الاجتماع التحضيري، ثم على المؤتمر نفسه.[1]

وفي هذه الحالة، كانت النتيجة الوحيدة هي الاتفاق على توسيع أعمال المؤتمر ليضم (27) دولة (19 دولة نامية و8 دول مصنعة) . ولكن المواضيع الأساسية بقيت هي هي . أما الدول فهي كالتالي :

الدول المتقدمة (les pays développés) (8):

1- أمريكا

2- اليابان

[1] تجلى ذلك في وثيقة المجموعة الاقتصادية- الأوروبية.

3- السوق الأوروبية المشتركة (marché européen commun)

4- كندا

5- استراليا

6- سويسرا

7- السويد

8- بريطانيا

الدول النامية(19):

1- السعودية	**6- اندونيسيا**	**11- مصر**	**16-جامايكا**
2- إيران	**7- باكستان**	**12- الأرجنتين**	**17-المكسيك**
3- الجزائر	**8- زامبيا**	**13- يوغسلافيا**	**18-زائير**
4- فنزويلا	**9- بيرو**	**14- البرازيل**	**19-نيجيريا**
5- العراق	**10- الهند**	**15- الكاميرون**	

ولكن ما هو الاسم الذي سيعطى للمؤتمر؟ كان واضحا منذ البداية، أن طرفي المؤتمر لم يكن لهما نفس الرؤى، فالدول النامية (les pays en voie de développement)-كدليل على حسن النية- وافقت على حضور المؤتمر على أن يكون موضوع **الطاقة** مستقلا، ولكن على قدم المساواة مع موضوع **المواد الأولية** (les matières premières) ، أما الدول المتقدمة (les pays développés) وخاصة الولايات المتحدة فترى أن هذا الاقتراح لايناسبها، والنتيجة الحتمية لذلك أن ولد المؤتمر ميتا. وأطلق على هذا المؤتمر اسم **مؤتمر التعاون الاقتصادي الدولي** (coopération économique internationale) .

وفي نهاية ابريل اقترحت بريطانيا في **كينغستون** (عاصمة جمايكا)، على بلدان الكومنولث المجتمعة، دراسة إمكانية تجميد أسعار المواد الأولية (les matières premières) . **وعاد هنري كيسنجر**، من جهته وطرح المواضيع ذاتها، ولكن بصيغة أخرى، وذلك في خطابه الشهير الذي ألقاه في **كنساس سيتي** .

ومع ذلك ، تمت في نهاية شهر مايو، موافقة الدول المصنعة على مبدأ مؤتمر يناقش في ثلاث لجان منفصلة: الطاقة، والمواد الأولية (les matières premières)، والتنمية . وفي يوليو(1975م) صدق المجلس الأوروبي في بروكسل على اشتراك(27) دولة، بينما وضعت أولى مقترحات المجموعة الأوروبية في الثامن والعشرين من الشهر المذكور.

وبعد قمة **هلسنكي**، واجتماع **فورد وديستان** أثناءها، أعلنت السعودية رغبتها في تشكيل لجنة رابعة مخصصة للشؤون المالية، وقد استجيب هذا الطلب في المخطط الإجرائي المفصل، الذي أرسلته فرنسا فيما بعد إلى الدول العشر المشتركة . وابتداء من(10) غشت، اجتمعت دول العالم الثالث (le tiers monde) السبع في جنيف لتبحث معا في الوضع الجديد الناجم عن مبادرات الدول المتقدمة (les pays développés) باستثناف المؤتمر.

المبحث الثالث

تشكيل مجموعات عمل

وقد كلفت تلك البلدان النامية بإدارة عدد من مجموعات العمل[1] وحددت في ميدان النفط أربعة مواضيع محتملة للمناقشة :

1- ضمان تموين الدول المصنعة،

2- حماية القوة الشرائية للمداخيل النفطية،

3- التعاون مع بقية الدول النامية (les pays en voie de développement) في مجال الطاقة.

والجدير بالذكر ما سجل من تبدل هام في الموقف الأمريكي، من خلال خطاب **هنري كيسنجر** في الدورة الاستثنائية السابعة لمنظمة الأمم المتحدة (O.N.U) . فرغم استمرار تحفظها على مفهوم النظام الجديد، اقترحت الولايات المتحدة إنشاء صندوق مساعدة برأسمال قيمته **عشرة مليارات دولار**، وتكوين مخزون عالمي من الرز قدره (30) مليون طن، كما اقترحت تدابير عديدة لتشجيع صادرات الدول الفقيرة (les pays pauvres) والاستثمارات في هذه الدول، وبما أن الغموض كان لا يزال سيد الموقف، حتى وإن زال ظاهريا، بشأن المؤتمر وآلياته، فقد توصل الاجتماع التحضيري بين (13و14) من اكتوبر سنة (1975م) إلى تحديد معظم آليات المؤتمر المرتقب: **تشكيل اللجان وعملها، رئاسة مشتركة، مراقبون** . وذلك بإصرار من دول العالم الثالث (le tiers monde) بصوت الجزائر.

وانتهت هذه السلسلة من المفاوضات باجتماع وزاري في باريس من (16 الى18) ديسمبر سنة(1975م) برئاسة كندا وفنزويلا، ويعتبر هذا

[1] كانت هناك سبع مجموعات عمل مخصصة لموضوعات : الطاقة ، والقضايا المالية والنقدية ، والتصنيع ونقل التكنولوجيا ، والتجارة ، والزراعة ، والغذاء والأسمدة .

التاريخ أول اجتماع يعقد لمؤتمر التعاون الاقتصادي الدولي (coopération économique internationale) .

وقد افتتح المؤتمر من قبل رئيس جمهورية فرنسا، وحضره بالإضافة إلى وزراء الدول الأعضاء الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة (O.N.U)، وقد جاء تركيز معظم الدول الصناعية وبشكل خاص الولايات المتحدة الأمريكية (USA) على موضوع أسعار النفط ومشاكل الطاقة، وقد حملت الدول النفطية مسؤولية تردي الأوضاع الاقتصادية في العالم بسبب ارتفاع أسعار النفط.

بينما أوضحت الدول النامية (les pays en voie de développement) أن مسؤولية تردي الأوضاع والأزمة المالية يقع على عاتق الدول الصناعية الرأسمالية (capitalisme) ويجب على هذه الدول أن تساهم بشكل جدي في إصلاح تلك الأوضاع .

وقد حاولت الدول المصنعة باسم"**الواقعية**" و"**الفعالية**" شق وحدة الدول النامية (les pays en voie de développement) وذلك بدفع بعض تلك الدول إلى طرح موضوع ارتفاع أسعار النفط وتأثيراته السلبية عليها ومن تلك الدول (جمايكا) ، و(الهند) ، وطالبت هذه الدول بأسعار تفضيلية للدول النامية بالنسبة للنفط، إلا أن الدول النفطية في المؤتمر استطاعت القضاء على هذه المحاولة الناتجة عن نفوذ احتكارية، وقد أسفر الاجتماع الوزاري هذا بإصدار بيان ختامي أكد فيه ضرورة قيام حوار دولي ، لدراسة ومعالجة القضايا الاقتصادية ، وتم تشكيل أربع لجان هي:

- لجنة الطاقة.
- لجنة المواد الأولية (les matières premières).
- لجنة التنمية الاقتصادية (le développement économique).
- اللجنة المالية.

في المقابل، غاب الاتحاد السوفيتي (سابقا) وبلدان المعسكر الاشتراكي عن المناقشات التي دارت حول النظام الاقتصادي الدولي الجديد (N.O.E.I)، إما تهربا كما حدث في الدورات الخاصة في سنتي (1974م-1975م) المخصصة لبحث المشاكل الاقتصادية الدولية، أو بعدم تلقي الدعوة للحضور، كما حدث إبان مؤتمر باريس حول التعاون الاقتصادي الدولي (coopération économique internationale) .

والنظرة السوفيتية آنذاك مع إقرارها بالفرق الحاصل بين الدول المتقدمة (les pays développés) صناعيا والدول غير المتقدمة، فالدول المتطورة تنظر إلى العالم نظرة اقتصادية، مقسمة إياه **إلى شمال غني وجنوب فقير**، أما السوفيات فيرون أن التخلف أو الفقر، إنما هو نتيجة استعمار طويل . أي نتيجة للإمبريالية ، وأن الخط الصحيح لتقسيم العالم هو الخط الذي يقسمه إلى عالم رأسمالي وآخر اشتراكي .[1]

ولهذه الأسباب لم يقبل السوفيات بمفهوم الشمال والجنوب ، لأنه بمجرد القبول به لكون قد أثنى أخلاقيا وسياسيا على الحركة الاستعمارية، أما **الصين** فتوزع العالم إلى قوى ثلاث : القوى الجبارة والبلدان الصناعية والدول النامية (les pays en voie de développement)، وتمتن تناسقا اقتصاديا متكاملا بين المجموعتين الأخيرتين . من هذه الزاوية أثنت **بكين** على فكرة الحوار بين الشمال والجنوب .

إلا أن اجتماع (1976/01/26م) في الدورة السابعة لمنظمة الأمم المتحدة (ONU) لم يتوصل إلى إزالة الانقسامات والعقبات المذكورة أعلاه، إذ أنه تم تبني لائحة مشتركة سميت" **لائحة المواضيع المعدة من قبل مجموعة الـ(19)** "، وشرعة مانيلا(charte de manille) التي تم إقرارها في فبراير سنة (1976م) في الفلبين .

---

[1] حوار الشمال والجنوب ، مرجع سبق ذكره ، مأخوذ من جان – ماري دوبويا س : (الاتحاد السوفيتي والمحادثات حول نظام اقتصادي دولي جديد..مجلة الدفاع الوطني..بيروت، ابريل سنة1976، ص47 و54.

المبحث الرابع

الدورة الإستثنائية السادسة للجمعية العامة للأمم المتحدة

تبنت الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحـــدة (O.N.U) في خريـــف (1974م) القرارين رقم (3201) و(3202) اللذين تبنتهما الدورة الاستثنائية السادسة، وضعت الأسس المتينة لما سمي فيما بعد بالنظام الاقتصادي الدولي الجديد (**N.O.E.I**) . وبالإضافة إلى البيان وبرنامج العمل الهادفين إلى وضع نظام اقتصادي دولي جديد واللذين أقرهما هذه الدورة تبنت الدول النامية (les pays en voie de développement) نظام سلوك للـــدول في علاقاتهـــا الاقتصادية ، وقد اتخذ هذا النظام شكل شـــرعة للحقـــوق والواجبـــات الاقتصادية للدول (القرار رقم3281-29) .

وقد تضمن النظام الاقتصادي الدولي الجديـــد (N.O.E.I)، الـــذي صدر في ابريل سنة (1974م) **المبادئ الأساسية** التالية :[1] .

- تساوي الدول في السيادة وحق جميع الشعوب في تقرير المصير وعـــدم جواز تحقيق المكاسب الإقليمية بالقوة، وعدم التدخل في الشؤون الداخليـــة للدول الأخرى.

- اشتراك جميع البلدان على قدم المساواة اشتراكا تامـــا فعـــالا في حـــل مشاكل العالم الاقتصادية لما فيه المصلحة المشتركة لجميـــع البلـــدان، مـــع الاهتمام دائما بضرورة ضما تعجيل إنماء جميع البلدان النامية.

- حق كل بلد في الأخذ بالنظام الاقتصادي الاجتماعي الذي يختاره.

- تتمتع كل دولة بالسيادة الدائمة التامة على مواردها الطبيعية وعلى كل الأنشطة الاقتصادية.

[1] صامد الاقتصادي ، العدد 2، مرجع سبق ذكره.

- حق جميع الدول والأقاليم والشعوب الواقعة تحت الاحتلال الأجنبي أو السيطرة الأجنبية والاستعمار والتمييز العنصري، في مواردها الطبيعية وجميع مواردها الأخرى .

- تنظيم ومراقبة أنشطة الشركات غير الوطنية باتخاذ التدابير التي تخدم مصلحة الاقتصاديات القومية للبلدان التي تعمل فيها مثل هذه الشركات.

- حق البلدان النامية والأقاليم والشعوب الواقعة تحت السيطرة الاستعمارية والأجنبية، في التحرر والسيطرة الفعالة على حياتها الاقتصادية ومواردها الطبيعية .

- إقامة علاقات عادلة ومنصفة بين أسعار المواد الخام والمنتوجات الأولية والسلع المصنوعة ونصف المصنوعة .

- توفير المساعدة الفعالة للبلدان النامية من قبل المجتمع الدولي بكامله دون ربطها بأية شروط سياسية وعسكرية .

- السهر على جعل النظام التقدمي الدولي بعد إصلاحه موجها بالدرجة الأولى نحو النهوض بإنماء البلدان النامية.

أما **برنامج العمل** فقد ركز على المهمات التالية:

- عالجت الفقرة الأولى، المشاكل الأساسية للمواد الأولية من حيث علاقتها بالتجارة والإنماء . ودعت إلى بذل الجهود من أجل ممارسة الشعوب السيادة على بلدانها ومواردها الطبيعية .

- واهتمت الفقرة الثانية، بضرورة إصلاح النظام التقدمي الدولي ، واتخاذ التدابير لوقف التضخم وتأثيره السلبي في اقتصاديات البلدان النامية.

- وركزت الفقرة الثالثة ، على موضوع التصنيع في البلدان النامية ، وإيجاد هيكل اقتصادي ودولي يساعد على زيادة حصة الدول النامية (les pays en voie de développement) من الإنتاج الصناعي .

- وعالجت الفقرة الرابعة ، أهمية وضع قواعد ملزمـــة في كيفيـــة نقـــل التكنولوجيا (transfert téchnologique) الحديثة والمناسبة إلى البلدان النامية .

- وعالجت الفقرة الخامسة، أهمية وضرورة تنظيم مراقبة نشاط الشركات المتعددة الجنسيات في هذه البلدان.

- وعالجت فقرات أخرى عديدة، مسؤولية الدول الإمبريالية في خلـــق الأوضاع التخلفية في البلدان النامية.

المبحث الخامس

مؤتمر باريس للتعاون الإقتصادي الدولي

أكدت مضامين الاتفاقية المعقودة بين الفرقاء في فبراير سنة (1976م) ، على العمل في البدء بأعمال اللجان، وضرورة توزيع الدول المشاركة في المؤتمر على اللجان الأربعة المذكورة سابقا ، إلا أن هناك تباين ظهر جليا بين اللائحتين المقدمتين من فريقي الكتلتين أثناء الاجتماع التحضيري المنعقد في أول اكتوبر سنة (1975م) .

ونستعرض فيما يلي أهم الموضوعات التي تضمنتها مستندات الدول النامية (les pays en voie de développement) ، وقدمتها الجزائر والسعودية والبرازيل والهند وإيران وفنزويلا وزائير، ثم لائحة الولايات المتحدة .

المطلب الأول

مشكلة الطاقة

مطالب الدول النامية (les pays en voie de développement) :

لجنة الطاقة :

درس تطوير وشروط عرض الطاقة الهيدروكربونية والمصادر الأخرى ، وطلبها ، بما في ذلك حماية قدرة الشراء تبعا لريع تصدير الطاقة .

لجنة المواد الأولية (les matières premières):

عليها أن تدرس : تطور وشروط عرض المواد الأولية (les matières premières) تجاه حاجات تطور البلدان النامية ، بما فيه إعادة تقييم وحماية قدرة الشراء ، وريع صادرات البلدان النامية .

لجنة التنمية :

عليها أن تدرس التجارة (النفاذ إلى أسواق منتوجات البلدان النامية الخ) ، تسريع التصنيع ، نقل التقنيات ، تطوير الزراعة ، تطوير البنى التحتية ، مشاكل التزود بالمنتوجات الغذائية وبالأسمدة (اهتمام خاص بتحديد إجراءات كفيلة بأن تؤمن للبلدان النامية تزويدا كافيا من المواد الغذائية ومن الأسمدة بأسعار معقولة) ، أن تعالج بإصرار خاص الصعوبات الكبيرة التي يخلقها الوضع الاقتصادي الحالي بالنسبة إلى البلدان الأكثر تأذيا، وضرورة زيادة المساعدة الحالية لتلبية الحاجات الملحة لهذه البلدان .

لجنة الشؤون المالية :

عليها أن تدرس : المظاهر الملائمة للمشاكل النقدية الدولية ، والتعاون ، والتوظيفات المالية ، وانسياب الرساميل والاستثمارات في البلدان المصنعة ، بما فيه مشكلات الاستثمار الطويل الأمد ، وحماية القيمة الحقيقية للثروات المالية ، ومشاكل الأسواق المالية الدولية .

وفي مواجهة هذه المطالب قدمت الولايات المتحدة لائحة بالمسائل التي تستوجب دراستها من قبل اللجان التي اقترحتها.

اقتراحات الولايات المتحدة :

لجنة الطاقة :

أ- أسعار النفط وعلاقتها بعرض الطاقة وطلبها على الأمد البعيد ومع التقدم الاقتصادي العالمي .

ب- ضمانة التزود وأسواق البترول ومشتقاته .

ج- التعاون بين البلدان المتطورة (les pays développés) والبلدان النامية بغية تسيير زيادة التزود بالطاقة .

لجنة المواد الأولية (les matières premières):

أ- الوصول إلى الموارد وأسواق المواد الأولية (les matières premières) .

ب- مشاكل استقرار التصدير وريعه .

ج- توسيع تجارة التصدير وتنوعها .

د- نمو التزود الطويل الأمد بالمواد الأولية (les matières premières) بواسطة استخدام رساميل وأساليب إدارية مبتكرة وتقنيات في ظل احترام متبادل لموجبات الاتفاقيات .

هـ- تحسين سير عمل أسواق المنتوجات واستقرارها ، بما فيها المنتوجات الغذائية حالة فحالة .

لجنة التطوير :

أ- المشاكل الناجمة عن عجز ميزان مدفوعات البلدان النامية ، لا سيما تلك التي تشكو عجزا خطيرا .

ب- المساعدة المالية ، والترتيبات التي تتيح نقل التقنيات والاستثمارات الدولية والنفاذ إلى سوق الرساميل بغية تسريع تنمية البلدان النامية .

ج- رفع مستوى الإنتاج الزراعي والغذائي لا سيما بواسطة زيادة القدرة على الإنتاج الغذائي في العالم ، خاصة في البلدان النامية ، وبواسطة معونة غذائية .

د- رفع مستوى التطور بواسطة توسيع إمكانيات المبادلات التجارية بين البلدان المتطورة (les pays développés) والبلدان النامية ، وبواسطة معونة غذائية.

هـ- السياسات الهادفة إلى تسيير نمو صناعي سريع .

لجنة الشؤون المالية :

المسائل المالية المتعلقة بأعمال اللجان الأخرى ، مثلا :

الطاقة :

- التأثيرات المالية الناجمة عن أسعار الطاقة .

- شروط الاستثمارات الدولية ، بما فيها توظيف الأرصدة الفائضة الناجمة عن بيع النفط .

المواد الأولية (les matières premières) :

- التأثيرات المالية الناجمة عن التدابير المتعلقة بالمنتوجات الأساسية .

- تثبيت إيرادات الصادرات .

التطوير :

- تمويل مشاريع الاستثمار في البلدان النامية .

- تمويل المستوردات الغذائية للبلدان النامية ولزيادة الإنتاج الزراعي .

- العلاجات الواجب اعتمادها في حالة عجز ميزان مدفوعات البلدان النامية .

وبقراءة هادئة لهاتين اللائحتين يتبين لنا على الفور أن الولايات المتحدة تريد من المؤتمر أن تتمحور أعماله بصورة أساسية ، بمن سعر النفط وتأثير هذا السعر على موازين المدفوعات - ومن بينها موازين البلدان النامية - وضمان التزود بالمواد الأولية (les matières premières) ، ومن ضمنها **الهيدروكربونات** . لقد وردت فكرة (تثبيت) أسعار المنتوجات الأساسية لا فكرة إعادة تقييم هذه الأسعار .

بالمقابل ، تشدد البلدان النامية على التنمية ، وعلى صيغة شروط العرض والطلب الخاصين بالطاقة ، وبالمصادر الأخرى . وقد حصل نوع من الإجماع حول : التفضيلات التجارية المعممة ، والمساعدة الغذائية والتطوير الزراعي ، وأصرت البلدان النامية على مفهوم السيادة الاقتصادية الوطنية ، وتمسكت بصيغة إعادة توزيع الثروات ، بصورة تتجاوز ما

تستطيع البلدان المصنعة القبول به ، وتبين لاحقا ، أن البلدان المصنعة لاتريد مناقشة مسألة إصلاح النظام المالي والدولي .

المطلب الثاني

برنامج العمل وإعلان مانيلا

اجتمع وزراء فريق الـ (77) بمانيلا في فبراير سنة (1976م) بهدف إعداد وتنسيق مواقفهم من أجل الدورة الرابعة لمنظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية المنعقدة في نيروبي ، مايو سنة (1976م) ، حيث أعلن الوزراء في بيانهم" **أنهم مقتنعون بأنه من الضروري، ومن الملح ، إحداث تغييرات جذرية في العلاقات الاقتصادية من أجل إقامة علاقات جديدة مبنية على العدالة والإنصاف ، من شأنها أن تزيل البنى الاقتصادية الجائرة المفروضة على البلدان النامية** " .

إضافة إلى ما تقدم ، أكد الوزراء على عدد من النقط التي سوف تشكل باستمرار مرجعا لخبراء الشمال والجنوب ، وهي كالتالي :

1- إعادة تشكيل بنية التجارة الدولية (commerce international) التي تتناول المنتوجات الأساسية ، من أجل المحافظة على تحسين القدرة الشرائية للإيرادات الوحدوية الحاصلة من صادرات البلدان النامية .

2- إعادة النظر في بنية الإنتاج الصناعي العالمي والتجارة العالمية ، لتحسين مساهمة البلدان النامية في الصادرات العالمية من السلع المصنعة ونصف الجاهزة .

3- زيادة القدرة الإجمالية لصادرات البلدان النامية ، من حيث حجم المنتوجات وتنوعها .

4- الحصول على امتيازات حسية لصالح البلدان النامية في المفاوضات التجارية المتعددة الجوانب ، ومن خلال تبني إجراءات مميزة وأساليب خاصة لصالحها في جميع مجالات التفاوض .

5- العمل على إصلاح النظام النقدي الدولي ، بحيث يتجاوب مع مصالح البلدان النامية وحاجاتها ، مع تبني هذه البلدان المقررات التي تتضمنها عملية الإصلاح .

6- الحصول على تمويل قصير وطويل الأمد ، وذي حجم كاف ، وبشروط مؤاتية ، وتسريع إسهامات المساعدة المالية ذات الجانبين والمتعددة الجوانب للبلدان النامية .

7- قيام البلدان المتطورة (les pays développés) والمنظمات الدولية ، بإجراءات فورية من شأنها تخفيف الديون الضخمة على عاتق البلدان النامية.

8- تطوير التقدم الوطني بواسطة اكتساب تقنية تستجيب لحاجات البلدان النامية ومعالمها وأولويات مشاريعها ، وذلك لتبني التقنية (technique) وتعميمها .

9- التأكد من أن نشاطات الشركات المتعددة الجنسيات في البلدان النامية ، تتلاءم مع أهداف التطور الوطني ، لقاء حرية ممارسة حق تنظيم سير عملها .

10- العمل على تكثيف التجارة بين البلدان النامية والبلدان المتطورة (les pays développés) ذات الاقتصاد المبرمج .

11- تطبيق الإجراءات الفعالة ، دون تأخير ، لصالح البلدان النامية ، طبقا لمقررات الجمعية العمومية رقم3201(S.71) و 3202(S.71) .

12- تقوية مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (CNUCED) في المفاوضات ، لكي تصبح هذه المنظمة أداة فعالة في مفاوضات الأمم المتحدة

في مجال التجارة والتنمية ، قادرة على ترجمة مبادئ العمل واتجاهاته خاصة تلك التي أعلنتها الجمعية العمومية .

المطلب الثالث

المرحلة الأولى من مؤتمر الشمال والجنوب

انطلقت أعمال اللجان في باريس كما هو مقرر في (1976/02/11م) ، وكان المفترض أن يتم أول تبادل مركز لوجهات النظر حول المواضيع المدرجة على جدول الأعمال خلال الدورات الخمس في فبراير ، ومارس ، وابريل ، ويونيو ، ويوليو من سنة (1976م) .

وقررت البلدان النامية ، على الصعيد المنهجي ، ألا تقدم سوى مستند واحد تعده مجموعة الـ (19) ، وتم تقديم وثيقة واحدة تعكس موقف المجموعة حول كل من المسائل المطروحة غير أن الخلافات العميقة ، أحيانا ، والقائمة بين الدول المصنعة قد منعتها من اللجوء إلى هذه الطريقة ، في حالات عديدة ، بسبب الجبهة المتراصة لمجموعة الـ (19) وعرقلتها استراتيجية الدول المتطورة .

أيضا ، أتاح الحضور المنتظم الذي رعاه إبان كل دورة ممثلو مجموعة الـ(77) ، والأمين العام لمنظمة (CNUCED) شخصيا ، إضافة إلى حضور الـ (CNUCED) والـ (OPEC) والـ (OAPEC) كمراقبين أتاح المحافظة على العلاقة النظامية مع الاتحاد السوفيتي آنذاك ، وتنسيق المواقف التي تتخذها البلدان الـ (19) في باريس مع المواقف التي حددتها مجموعة الـ (77) في مانيلا. وتبعا للأهداف الموكولة لمؤتمر الـ(CNUCED)الرابع .

أما الدول المتطورة فلم تتوصل إلى تحديد موقف مشترك ، لكونها موزعة الميول بين السويد ، وهولندا والدانمارك ، وبين الجناح المتصلب المتمثل في الولايات المتحدة واليابان وألمانيا . أما كندا فقد اتخذت موقفا

أكثر ليونة ، بينما اتخذت السويد موقفا متقدما مع البلدان النامية بتأجيل دفع الديون العامة ، معلنة استعدادها الفوري لتنفيذ هذا الأمر . أما إسبانيا فبقيت معزولة وغارقة في خضم مشاكلها الاقتصادية التي تتسم بالخطورة ، كما توخت الدول المتطورة دعم فترة ما بعد الفرانكفونية ، من إعطاء مقعد لليونان ، وبقيت استراليا وسويسرا ، وهما أصغرا من أن يكون لهما تأثير فاعل على النواة المتصلبة .

الفرع الأول

المسائل التي ناقشتها لجنة المواد الأولية (les matières premières)

من جهة أخرى عقدت الدول النامية (les pays en voie de développement) اجتماعات فيما بينها في الفترة الواقعة من (5-1975/01/14م)، وذلك من أجل تحديد اختصاصات اللجان المذكورة ومن أجل عرض الموضوعات التي ترغب الدول النامية (les pays en voie de développement) طرحها على الدول الصناعية وقد نتج عن الاجتماع المذكور إصدار **وثيقة عرفت باسم وثيقة الـ (19)** .

الفرع الثاني

اقتراحات الـ (19) و الـ (8) في لجنة الطاقة

فيما يلي **أهم الموضوعات التي تضمنتها الوثيقة المذكورة** موزعة على اللجان الأربعة وهي :

1- **لجنة الطاقة :**

- شروط واتجاهات العرض والطلب لمصادر الطاقة الهيدروكربونية وغيرها .

- حماية القوة الشرائية لعائدات تصدير الطاقة وذلك ضمن إطار عام لتحسين وحماية القوة الشرائية لوحدة القيمة المقدرة من عائدات التصدير .

- المحافظة على مصادر الطاقة المستنزفة والحاجة إلى تنـــوع مصـــادر الطاقة .

- مشاكل تموين البلدان النامية بالطاقة بما في ذلك المشاكل المتعلقـــة بموازين مدفوعاتها وطرق معالجتها .

- التمويل الدولي ، والتعـــاون العلمـــي لنقـــل التكنولوجيـــا (transfert technologique) المرتبطة بالطاقة .

- زيادة التصـــنيع النفطـــي في الـــدول الناميـــة (les pays en voie de développement) .

- ضمان تموين الطاقة للبلدان المتقدمة ضمن المفهوم التجاري.

- **لجنة المواد الأولية** (les matières premières) :

- اتجاهات وشروط العرض والطلب على المواد الخامة .

- إعادة تنظيم بنيان السوق عن طريق اعتماد وتنفيذ البرنـــامج المتكامـــل للسلع .

- إعادة تقييم وحماية القوة الشرائية لقيمة الوحدة المقررة لعائدات البلـــدان النامية .

- تصنيع المواد الخام محليا ولأقصى مرحلة متقدمة في الدول الناميـــة (les pays en voie de développement) .

- تحسين نصيب البلدان النامية في مجال تجارة ونقل وتسويق وتوزيع سلعها الأولية .

- اتخاذ التدابير اللازمة لحماية مصالح البلدان النامية المستوردة الـــتي تجابـــه نتائج سلبية من جراء سياسات تسعير السلع .

- حماية مصالح البلدان النامية فيما يخص استغلال المصادر من المحيطات وأعماق البحار الواقعة خارج نطاق سلطتها الوطنية .

2- لجنة التنمية:

- اتخاذ التدابير التي ترمي إلى تحسين شروط التجارة لصناعة البلدان النامية وتسهيل دخولها إلى الدول الصناعية .

- اتخاذ تدابير إضافية لمبدأ المعاملة التفضيلية بالنسبة للبلدان النامية .

- الاعتراف بحق البلدان النامية بأن تزود بحوافز تشمل إعانات مالية للتصدير إلى البلدان الصناعية .

- دفع عجلة التصنيع في البلدان النامية وخلق فئة دولية نشيطة وجديدة من اليد العاملة وزيادة نصيب البلدان النامية في الإنتاج الصناعي العالمي .

- تسهيل نقل التكنولوجيا (transfert téchnologique) بما في ذلك التكنولوجيا المتطورة .

- اتخاذ تدابير دولية بغية تنظيم ومراقبة نشاط الشركات متعددة الجنسية .

- تنمية القطاعات الزراعية في الدول النامية (les pays en voie de développement) وتموينها بالأغذية .

- السيادة الدائمة والمراقبة الفعالة للبلدان النامية على مواردها الطبيعية وجميع نشاطاتها الاقتصادية .

3- اللجنة المالية:

- اتخاذ التدابير التي تهدف إلى زيادة تدفق الموارد إلى الدول النامية (les pays en voie de développement) .

- زيادة موارد البنك العالمي والجماعة الدولية للتنمية .

- اتخاذ التدابير التي من شأنها تحقيق شروط المعونة المالية للدول النامية.

- إصلاح نظام النقد الدولي عن طريق زيادة مساهمة دور البلدان النامية في المؤسسات المالية الدولية .

تميزت أعمال اللجان بمرحلتين : الأولى من النصف الأول من سنة (1976م) ، وخصصت لتبادل وجهات النظر حول كل من المواضيع المدرجة في جدول الأعمال . أما الثانية فتمتد من يونيو سنة (1975م) حتى يونيو سنة (1976م) ، مع توقف دام بضعة أشهر أثناء تولي الرئيس كارتر مقاليد الحكم وانتقاله إلى البيت الأبيض .

الفرع الثالث

المقترحات المتبادلة المقدمة للجنة الشؤون المالية

- الدعم الرسمي للتنمية والتعاون المالي الدولي :

ذكرت مجموعة الـ (19) بمطالبتها الحصول على (0،7 %) من الناتج الوطني الخام للدول المتقدمة كمساعدة رسمية للتنمية (AOD) ، ولتحقيق هذا الهدف وضمان دفوقات الـ (AOD) سلفا واستمرارها وتأمينها ، يجب انشاء " **ضريبة التنمية** "، على ان البلدان التي لم تحقق هدف الـ (0،7%) أن تلتزم بأن تزيد ، كل سنة دعم ميزانيتها بمعدل (25%) .

في المقابل، أعلنت المجموعة الأوروبية (CEE) استعدادها لتحقيق زيادة فعلية وملموسة لـ (AOD) ، التزمت ببذل الجهود اللازمة لبلوغ هدف الـ (0.7%) بأقصر فترة ممكنة .

وأشارت السويد أنها حققت الـ (0.8%) ، لأنها كانت قد تبنت، منذ سنة 1968 نظاما منتظما للتخطيط يقضي بزيادة سنوية قدرها (0.25%) .

- زيادة مصادر البنك العالمي والمؤسسات الأخرى :

تريد مجموعة الـ (19) من اللجنة أن تتوصل إلى اتفاق حول تحويل المصادر من أجل زيادة رأسمال البنك العالمي بهدف دعم عملياته بشروط مواتية أكثر. ولابد من التطلع إلى زيادة الرأسمال بمقدار (10) مليارات دولار .

وفي حقل الديون الخارجية ، اعتبرت مجموعة الـ (19) أنه يجب تخفيض ديون الدول النامية التي تطلب ذلك وهكذا تتحول الديون الرسمية للدول النامية الأقل تقدما والدول المحصورة والجزيرية إلى هبات . كما يقتضي إجراء اتفاق لتدوير الديون التجارية للدول النامية المعنية وإعادة تقسيطها على فترة دنيا مدتها (25 سنة) .

كما أشارت مجموعة الـ (19) إلى وجوب إنشاء **نظام ضمان متعدد الأطراف** لتشجيع إصدارات الدول النامية في أسواق الدول المتقدمة. وفي ميدان **الموجودات المالية للدول المصدرة للنفط** ، طالبت مجموعة الـ (19) باتخاذ عدد من التدابير فيما يتعلق بالوضع الخاص للموجودات المالية لبعض دول الأوبيك من غير مساس بالمواقف التقليدية المعتمدة من قبل الدول النامية في مختلف الأوساط الدولية .

وترى مجموعة الـ (19) أن يضمن لدول الأوبيك الحصول على فرص تثمير في الدول المتقدمة مقابل حصول هذه الأخيرة على النفط . وتشير مجموعة الـ(19) أن فرض الضريبة على دخل تثمير الأموال العامة لايشجع هذا النوع من الإستثمار لذلك تطالب بمنح الأصول المالية الرسمية لمنظمة الأوبيك معاملة تفضيلية فيما يتعلق بالضرائب المفروضة على الدخل والأرباح بالرأسمال.

وبالنسبة للجوانب الملائمة من الإصلاح النقدي الـدولي، أعلنـت مجموعة الـ(19) تأييدها من خلال إعادة النظر في الحصص ، لمشاركة أكبر من قبل الدول النامية ولتعزيز قدرتها الإقتراعية ، بصورة عامـة في جميـع السلطات المالية الدولية .

كما طالبت مجموعة الـ (19) بما يأتي :

- زيادة السيولات الاضافية .
- اعادة توزيع حقوق السحب الخاصة لصالح الدول النامية.
- تحسين مميزات ودور حقوق السحب الخاصة .

وكان رد الدول الثمانية على هذه المطالب بأنها تعترف بضـرورة زيادة الموارد عن طريق المساعدة (الثنائية والمتعددة الأطراف) ، غـير أنـه لايمكن حاليا اتخاذ تعهدات محددة . ورفضت الدول الثمانية من جهة اخرى فكرة التخفيض المعمم للدين واعتبرتها غـير مرغـوب فيهـا ، ومعاديـة للإنتاجية.

فيما يتعلق بالإصلاح النقدي الدولي ، أشارت الدول المصنعة إلى أن اتفاقات (جامايكا) تستجيب كليا لاهتمامات الدول النامية مثل :

- زيادة الحصص في صندوق النقد الدولي .
- تحسين أقساط القرض .
- إنشاء ائتماني .

وفيما يتعلق بشروط المساعدة الرسمية للتنمية ، أقرت المبادئ التالية :

- ستحسب المساعدة الرسمية للتنمية ، في المستقبل ، صافية من الفوائـد والتسديدات .
- سيمثل عنصر الهبة ، على الأقل ، نسبة (50%) من المساعدة مقابـل (25%) حاليا .

- عند الإمكان ، سيرفع عنصر الهبة الإجمالي إلى (86%) من التعهدات المالية للدول الواهبة وإلى (100%) بالنسبة للدول الأكثر فقرا .

كما أعلنت الدول الثمانية عن استعدادها للمساهمة بمليار من الدولارات في برنامج عمل خاص ، معد لتلبية الحاجات الفورية للدول النامية ذات الدخل الضعيف، ولكن بشروط مشابهة لشروط الوكالة الدولية للتنمية (AID) .

وفي النهاية ، اعتبرت الدول الثمانية القضايا المرتبطة بالإصلاح النقدي الدولي فيما يتعلق بإعادة النظر في حصص صندوق النقد ، أن مثل هذه المقترحات غير مناسبة ، وأن حل هذه المشكلات يجب أن يتم في إطار المؤسسات القائمة.

وفيما يتعلق بالتضخم ، ترى الدول الثمانية أن مصدره يكمن في ارتفاع أسعار المواد الأولية للنفط ، بينما ترى مجموعة الـ (19) أن ارتفاع أسعار المنتجات المصنعة هو الذي أدى إلى تعديل أسعار المواد الأولية.

المبحث السادس

المؤتمر الوزاري للتعاون الإقتصادي

تميزت مواقف الدول الصناعية خلال أعمال المؤتمر بعدم الجدية و"**المساومة**" الدولية الكبرى ، لأنها كانت تناقش الموضوعات المطروحة بشكل عام وانصب اهتمامها على لجنة الطاقة واعتبرتها أساس المؤتمر عكس الدول النامية (les pays en voie de développement) التي تعتبر أعمال اللجان جميعها أساسية ولا يمكن تجاهل أي منها بسبب الترابط الوثيق فيما بينها ويجب أن يتحقق النجاح في جميع اللجان على السواء في الوقت الذي بذلت الدول الصناعية جهودا لربط نجاح أعمال اللجان الأخرى بلجنة الطاقة .

لكن ، من المؤكد أنه نتج عن المؤتمر إلغاء الضوء على الاختلافات والتفاوتات الشديدة السائدة بين الدول منذ الحرب العالمية الثانية ، وبالتالي، تحسيس الرأي العام العالمي بالفجوة المادية الكبيرة وفروقات الدخل المتزايد بين الشمال الغني والجنوب الفقير . و لم يكن خبراء الدول المتقدمة (les pays développés) آخر من أدرك الطابع المأساوي لبعض مشكلات العالم الثالث (le tiers monde) ، كمشكلة الدين الخارجي مثلا .

المطلب الأول

اللجان المنبثقة عن المؤتمر

ونستعرض فيما يأتي المواضيع المتفق عليها والمواضيع غير المتفق عليها:

أولا المواضيع المتفق عليها :

لجنة الطاقة :

1- توفير وعرض للطاقة حسب المفهوم التجاري ، باستثناء مشكلة القوة الشرائية للطاقة .

2- الاعتراف بالطبيعة الناضبة للنفط والغاز والتأكيد على ضرورة الانتقال من مصادر الطاقة المعتمدة على النفط إلى مصادر أكثر تجددا ودعومة .

3- المحافظة على الطاقة وزيادة كفاءة استخدامها .

4- الحاجة إلى تطوير كافة أشكال الطاقة .

5- تأكيد التعاون الدولي في مجال الطاقة .

المواد الأولية (les matières premières) :

1- إنشاء صندوق مشترك لم تحدد أهدافه وأغراضه (مؤتمر التجارة والتنمية للأمم المتحدة " الانكتاد ") سيقوم ببحث تحديد أغراض وأهداف الصندوق .

2- العمل على تطوير المنتجات الطبيعية المنافسة مع بدائلها الصناعية .

3- تأكيد التعاون الدولي في مجال التسويق وتوزيع المواد الأولية (les matières premières) .

4- مساعدة الدول النامية (les pays en voie de développement) لتطوير وتنو يع مواردها المحلية الطبيعية .

5- الاتفاق على تحسين النظام العام للأفضليات .

التنمية :

1- حجم ونوعية المساعدات الرسمية الإنمائية .

2- تطوير الزراعة والاهتمام بالغذاء .

3- مساعدة الدول النامية (les pays en voie de développement) في تنمية هياكل البنية الأساسية في بلدانها وإعطاء أفضلية خاصة إلى إفريقيا .

4- أوجه متعددة لتصنيع الدول النامية (les pays en voie de développement) .

5- ضرورة نقل التكنولوجيا (transfert téchnologique) المتقدمة إلى الدول النامية (les pays en voie de développement) وقد جاء هذا الاتفاق منسجما مع التوصيات الصادرة عن الانكتاد في موضوع نقل التكنولوجيا (transfert téchnologique) .

المالية :

1- الاستثمار الخاص الأجنبي المباشر ، عدا المعيار الخاص بالتعويض وتحويل الدخل ورأس المال والتحكيم لتسوية المنازعات .

2- وصول الدول النامية (les pays en voie de développement) إلى أسواق رأس المال .

3- التوقعات المالية الأخرى المتعلقة (بالمواضيع النقدية) .

4- التعاون بين الدول النامية (les pays en voie de développement) .

لجنة الطاقة :

1- سعر الطاقة والقوة الشرائية لعوائد صادرات الطاقة .

2- الإيرادات المتراكمة من صادرات النفط .

3- المساعدة المالية لمعالجة مشاكل المدفوعات الخارجية للدول المستوردة للنفط من ضمنها الدول النامية (les pays en voie de développement) .

4- توصيات عن المصادر ضمن قانون مؤتمر البحار .

5- استمرار المشاورات حول الطاقة .

المواد الأولية (les matières premières) :

1- القوة الشرائية للدول النامية .

2- إجراءات تتعلق بالتمويل التعويضي .

3- التصنيع والتنويع المحلي .

4- المواضيع التي تعتبر ضرورية بالنسبة للدول النامية المتعلقة في حمولة الشحن ، التجارة العالمية ، التمثيل في بورصات السلع .

5- السيطرة على الإنتاج والإجراءات المتعلقة بالسلع الصناعية .

6- الاستثمار في مجال المواد الأولية (les matières premières) .

التنمية :

1- ديون الدول النامية (les pays en voie de développement) .

2- تصحيح إجراءات المساعدات لأغراض التصنيع .

3- الوصول إلى الأسواق للسلع المصنعة وشبه المصنعة .

4- الشركات غير الوطنية .

المالية :

1- إجراءات ضد التضخم .

1- الموجودات المالية للدول النامية المصدرة للنفط وضمانها .

2- تحويل الدخل ورأس المال والتحكيم في تسوية المنازعات .

ويبدو واضحا من خلال الملاحظات حول مؤتمر التعاون الاقتصادي الدولي (coopération économique internationale) من أن موضوع إقامة نظام اقتصادي عالمي جديد يسير ببطء وأن المفاوضات فيما بين الدول النامية (les pays en voie de développement) والدول الصناعية المتقدمة سوف لاتؤدي إلى خلق نظام اقتصادي عالمي جديد وأن على الدول النامية (les pays en voie de développement) أن تعي هذه الحقيقة يجب أن تعمل على فرض النظام الاقتصادي العالمي الجديد عن طريق تغيير العلاقات فيما بين الدول النامية (les pays en voie de développement) والدول المتقدمة. وذلك عن طريق :

- اعتماد الدول النامية (les pays en voie de développement) على قدراتها الذاتية في عملية التنمية الاقتصادية (le développement économique) لبلدانها .

- ضرورة تضامن الدول النامية (les pays en voie de développement) بشكل جدي وتكوين المنظمات النوعية أو (اتحاد المنتجين) وذلك من أجل تفادي تقلبات الأسعار التي تعاني منها المواد الخام الأمر الذي يساعد على سيطرة واستقرار دخل البلدان النامية المتأتي من تصدير المواد المنتجة .

المطلب الثاني

الدورات التحضيرية للمؤتمر

فيما يلي عرض موجز عن الدورات التي عقدت في باريس :

الدورة الأولى :

لقد بدأت اجتماعات الدورة الأولى لمؤتمر التعاون الاقتصادي الدولي (coopération économique internationale) في الفتـــرة 11 – 1976/2/20 في باريس ، وقد تميزت هذه الدورة بالدقة والحذر إذ كانت كل مجموعـــة تحاول التعرف على الأساليب التفاوضية التي تتبعها الدول الأخرى وكانت كل مجموعة تحاول اختيار الأسلوب التفاوضي الذي ستسلكه لتثبت وجهة نظرها في المواضيع الاقتصادية الدولية المعاصرة .

لقد حاولت الدول النامية (les pays en voie de développement) (مجموعة الـــ 19) إدخال كافة نصوص وثيقة عملها في جميع اللجان وبحثها حسب التسلسل الذي وضعته في كل لجنة من اللجان الأربع .

بينما حاولت الدول الصناعية الرأسمالية (capitalisme) إتباع وسيلة المماطلة والتركيز على المناقشات العامة . كما حاولت أن تشـــق وحـــدة الدول النامية (les pays en voie de développement) عن بواسطة التعرف على وجهة نظر الدول الناميـــة (les pays en voie de développement) في الموضوعات المطروحة كل على انفراد وتركز اهتمـــام الـــدول الصـــناعية الرأسمالية (capitalisme) على المشاكل ذات الأمد القصـــير والـــتي تمـــس مصالحها المباشرة . وحاولت وبوسائل عديدة تحمي الدول النفطية مسؤولية تردي الأوضاع الاقتصادية العالمية والتي أثرت على عدد من الدول وبهـــذه الطريقة استطاعت الدول الصناعية الرأسمالية (capitalisme) من شق وحدة الدول النامية (les pays en voie de développement) التي كانت آراؤهـــا موحدة إلا أن الهند وجامايكا وزائير أثارت المشاكل الخاصة بها أمام الدول الصناعية وبشكل خاص التأثيرات السلبية لارتفاع أسعار النفط على موازين مدفوعاتها أعباء التنمية الاقتصـــادية (le développement économique) في بلدانها . وتعتبر هذه المحاولة خروجا عن الاتفاق المبدئي لمجموعـــة الـــدول النامية (les pays en voie de développement) (الـــ 19) القاضـــي بعـــدم

إثارة مشاكل خاصة أمام الدول الصناعية . وعلى عدم طرح أي موضـــوع لم يتم الاتفاق عليه مسبقا ضمن مجموعة الدول النامية (les pays en voie de développement) .

الدورة الثانية :

بدأت أعمال هذه الدورة في الفترة مـــن 18 ـــ 1976/3/25 وتم تحليل الأوضاع الاقتصادية الدولية في اللجان كل حسب اختصاصه . ففي لجنة الطاقة تم تحليل أوضاع ومشاكل الطاقة في الماضي والحاضر والمستقبل وقد قدمت الدول الناميـــة (les pays en voie de développement) أوراق عمل إلى المؤتمر أكدت فيها أن مصادر الطاقة في الماضي تعرضت لاستنزاف كبير من جراء انخفاض أسعارها وعلى وجه التحديد النفط . وكان هنـــاك تبذير واضح في استخدام النفط من قبل الدول الصناعية المتقدمة .

وكان العبء الأكبر في هذه اللجنة يقع على عاتق الدول النفطيـــة لأن مساهمة الدول النامية (les pays en voie de développement) الأخرى في إعداد الوثائق الخاصة بلجنة الطاقة كانت ضعيفة جدا .

أما في لجنة المواد الأولية (les matières premières) فقـــد كانـــت المواضيع المطروحة للمناقشة تتناول المشاكل المتعلقة بأسواق السلع والتوسع التجاري والوسائل الكفيلة بحلها . ولم تتقدم هذه اللجنة في مناقشاتها ، إذ كانت الدول الصناعية تتهرب من إبداء آرائها في القضايا المطروحة أمـــام اللجنة ، وأن الذي أتاح الفرصة للدول الصناعية في التهرب هي مجموعـــة الدول الناميـــة (les pays en voie de développement) لأن الأخـــيرة لم تقدم وثائق وأوراق عمل موحدة إلى اللجنة المذكورة .

وفي لجنة التنمية تم استطلاع الآراء ومناقشة القضايا المتعلقة بالزراعة والأغذية وتطوير البنية الأساسية، وقد نوقشت مشاكل البلـــدان في هـــذا الخصـــوص والـــتي طرحـــت الـــدول الناميـــة (les pays en voie de développement) مشاكل أعضائها في تلك المواضيع، أما الدول الصـــناعية

فكانت مساهمتها في المناقشة ضعيفة و لم تقدم أوراق عمل لهذه اللجنـــة ، وكانت تتميز اجتماعات هذه اللجنة بالمناقشات العامة غير الهادفة.

وفي اللجنة المالية : طرحت الدول الناميـــة (les pays en voie de développement) للمناقشة موضوع الوضع الاقتصـــادي والمـــالي الـــدولي ومشاكل موازين المدفوعات وعرضت الدول النامية (les pays en voie de développement) الصعوبات التي جابهتها بسبب الإضطرابات الحاصـــلة في النظام النقدي العالمي. كما أوضحت مجموعة الدول اتفاق الموضوع المتعلق بتدهور نسب التبادل التجاري لبلدانها .

الدورة الثالثة :

انعقدت في الفترة من 21 ـــ 1976/4/28 وبشكل عام لم يحصـــل تقدم في أعمال احتماع المؤتمر وعلى مستوى جميع اللجان بـــالرغم مـــن المواضيع المهمة الـــتي طرحتـــها الـــدول الناميـــة (les pays en voie de développement) التي كان من بينها دورة الاستثمار الخاص في الأقطـــار النامية والجوانب المالية لديون الأقطار النامية الأكثر تضررا ، والإعانـــات الموسمية للأقطار النامية . وتميزت هذه الدورة بانعدام الجدية في المناقشة من قبل الدول الصناعية واستمر النقاش بأسلوب خاص ركز على الطابع العام والأكاديمي ، ولذلك استمرت مواقف الدول الصناعية متباعدة على الدول النامية (les pays en voie de développeme) في جميع اللجان . وتميـــزت هذه الدورة أيضا بالخلافات فيما بين الدول النامية (les pays en voie de développement) وخاصة فيما يتعلق بلجنة الطاقة وتأثيرات أسعار الـــنفط على بعض الدول النامية (les pays en voie de développement) .

الدورة الرابعة :

عقدت اجتماعات هـــذه الـــدورة في الفتـــرة 8 ـــ 1976/6/15 وكالمعتـــاد فقـــد طرحـــت الـــدول الناميـــة (les pays en voie de

développement) الموضوعات التي قدمتها في وثيقة العمل الرئيسية وفي جميع اللجان .

إلا أن هذه الدورة تميزت بعدم وجود خلافات حادة فيما بين الدول النامية (les pays en voie de développement) كما أن هذه الدورة انعكست عليها قرارات مؤتمر نيروبي السلبية ولذلك خيم الفتور على الاجتماعات دون أن تحقق الدورة أي تقدم باتجاه تقريب وجهات النظر فيما بين الدول الصناعية والدول النامية (les pays en voie de développement) وإنما بالعكس فقد توسعت الفجوة فيما بين المجموعتين إذ استمرت الدول الصناعية على مواقفها التقليدية والتي لم تتقدم بأية مقترحات إيجابية وإنما كانت تكرر مواقفها السابقة المعلنة في المؤتمرات الدولية السابقة .

كما أن كثيرا من الدول النامية (les pays en voie de développement) كان يجهل أهداف المؤتمر و لم تكن الصورة واضحة لديهم خاصة ما يتعلق الأمر بطبيعة القرارات والتوصيات المقبلة وهل ستكون ملزمة أم هي مجرد اتفاق على مبادئ عامة .

الدورة الخامسة :

لقد عقدت اجتماعات هذه الدورة في الفترة من 8 — 1976/7/10 وكان الاجتماع مخصص لكبار المسئولين في الدول المشاركة وكان الغرض من هذا الاجتماع هو لتقييم أعمال المؤتمر في الدورات السابقة والنتائج التي توصلت إليها اللجان المنبثقة عن المؤتمر .

ولقد تميزت هذه الدورة بمناقشة تقرير الرئيسين المشاركين للمؤتمر والذي تضمن خيبة الأمل لأن المرحلة لم تسجل نتائج إيجابية ملموسة وأكد الرئيسان إلى أن الاجتماع كان مفيدا فقط لغرض إعداد الدراسة كما أعلنا عن الأمل في أن تكون المرحلة الثانية إيجابية بنتائجها وقابلة للتنفيذ وأن ذلك يتوقف على ضرورة توفر الإرادة السياسية من قبل الدول الصناعية .

المطلب الثالث

اختتام المؤتمر الوزاري

عقد في باريس في الفترة مـــن (3-1977/6/24م) ويعتـــبر هـــذا الاجتماع الختامي الذي تنتهي أعماله المذكورة بانتهائه . وقد عقـــد هـــذا الاجتماع لتقييم أعمال المؤتمر وإعمال اللجان والنتائج التي توصلت إليهـــا الوفود المشاركة من الدول النامية (les pays en voie de développement) والصناعية .

وتعتبر أعمال المؤتمر فاشلة لأن النتائج التي توصل إليهـــا الطرفـــان كانت لاتتناسب مع طموحـــات الـــدول الناميـــة (les pays en voie de développement) لتغيير البنية الهيكلية للنظام الاقتصادي العالمي وبناء نظـــام اقتصادي دولي جديد (NOEI) يضمن مصالح الدول الناميـــة (les pays en voie de développement) ويحقق عدالة متكافئة بين الدول الناميـــة (les pays en voie de développement) والدول الصناعية . كمـــا أن نتـــائج أعمال المؤتمر لا تنسجم مع الجهود المبذولة من قبل الدول النامية (les pays en voie de développement) التي كانت حريصة على إنجاح أعمال المؤتمر إلا أن فقدان الإرادة السياسية للدول الصناعية وعدم قناعتـــها في أعمـــال المؤتمر حال دون تحقيق المحاولات الجادة التي بذلتها الدول النامية (les pays en voie de développement) .[1]

الفرع الأول

نتائج هزيلة

من ناحية النظام الاقتصادي الدولي الجديد (N.O.E.I) ، وبالمقارنة مع مشكلات وطموحات وحاجات العالم الثالث (le tiers monde) ، لم

[1] نفط وتنمية (مجلة عراقية متخصصة) ، العدد 5 ، سنة 1978 م.

تكن نتائج المؤتمر ذات **شأن تقريبا** ، ومن ثم كانت النتائج المكتسبة تتعلق بنقاط ثانوية معزولة . ولا تحمل عموما على الخلاف، ومن زاوية أخرى ، يظهر جليا أن النتائج التي تم التوصل إليها لم تكن سوى تأكيد لنتائج مكتسبة سابقا في مراجع دولية أخرى : **مؤتمر ليما، الدورة الاستثنائية السابعة للجمعية العامة** ، ندوة الأمم المتحدة الرابعة للتجارة والتنمية ، والمؤتمر الغذائي العالمي ، أما النتائج " **الرئيسية** " : الصندوق المشترك ، تعزيز المساعدة الرسمية للتنمية ، وبرنامج العمل الخاص، فلا يمكن اعتبارها كنتيجة مباشرة للمساومة التي تمت في هذا المؤتمر ، فالنتائج السابقة ماهي إلا تكرار لمبادئ عامة تم التوصل إليها في محافل دولية سابقة ولا يترتب عليها أية إجراءات تنفيذية لتلك المبادئ .

كما أن الدول الصناعية بذلت جهودا معتبرة محاولة شق وحدة الدول النامية (les pays en voie de développement) والتعرف على وجهات نظر كل دولة على انفراد وذلك بقصد السيطرة على أعمال المؤتمر واستطاعت في حالات عديدة الوصول إلى غايتها الا أن الدول النامية (les pays en voie de développement) كانت هي الأخرى حريصة على وحدتها .

ومن الوسائل التي استخدمتها الدول الصناعية بهذا الصدد هي إلقاء اللوم على الدول النفطية وتحميلها مسؤولية تردي الأوضاع الاقتصادية العالمية والتي كانت مردوداتها أكثر سلبية على الدول النامية (les pays en voie de développement) الأكثر فقرا .

أيضا ، حاولت الدول الصناعية بكل الوسائل إشراك الدول النفطية في محاربة التضخم العالمي إلا أن الموقف الموحد للدول النفطية ومساندة الدول النامية (les pays en voie de développement) الأخرى لها حال دون تحقيق مأرب الدول الصناعية إذ أن حجة الدول النفطية كانت هي الأقوى باعتبارها تستورد التضخم من الدول الصناعية الرأسمالية

(capitalisme) التي خلقت التضخم وصدرته إلى الدول النامية (les pays en voie de développement) .

لقد خابت آمال كل طرف لأسباب مختلفة . ولم يسجل في باريس أي تقدم حاسم بصدد المشكلات الرئيسية بحيث أن النظام الاقتصادي الدولي الجديد (N.O.E.I) قد ظل كما كان عليه عشية الدعوة إلى المؤتمر . وإجمالا ، لم يطرأ أي تغيير جذري يمكن أن يؤثر على طبيعة العلاقات بين الدول النامية (les pays en voie de développement) والدول المتقدمة (les pays développés).

وبصورة عامة ، يبدو أنه من الواجب تحميل مسؤولية هذا الفشل لغياب الإرادة السياسية من جانب الدول المصنعة ، من ذلك المحاولات المنهجية لإغراق المناقشات في المسائل التقنية ، ورفض رفعها إلى مستوى المبادئ .

الفرع الثاني

أسباب الفشل

منذ البدايات الأولى لإعداد مؤتمر باريس ، كانت هناك مؤشرات بفشل المؤتمر ، بسبب المواقف المتباعدة والنوايا الخفية بين الدول المتطورة والبلدان النامية ، والتي تجلت أكثر أثناء إقرار برنامج العمل وصلاحيات اللجان . فقد رأينا أن مجموعة الـ (19) تعتبر أن التفاوض يجب أن يتناول مجمل العلاقات الاقتصادية الدولية ، وذلك انطلاقا من قرارات الدورة الاستثنائية السادسة المنعقدة في ابريل سنة (1974م) من أجل إقامة نظام اقتصادي دولي جديد ، في حين بالكاد معظم الدول المصنعة وبوجه خاص الولايات المتحدة واليابان وألمانيا بدت شديدة الحساسية إزاء مثل هذا النظام الجديد .

إن معارضة الدول المتطورة لإقامة نظام اقتصادي دولي جديد ، كان بهدف مواصلة الحفاظ بأشكال وأساليب جديدة على البلدان النامية في نطاق الرأسمالية (capitalisme) العالمية وتحت تأثيرها السياسي والاقتصادي والإيديولوجي ، وبالتالي ، إبقاء البلدان النامية هدفا للاستعمار الجديد ، وبالتالي ، ليس من الغرابة أن الوفد الأمريكي لم يعترف أبدا بضرورة قيام مثل هذا النظام ، وفي خطاب لوزير خارجية أمريكا (**سايروس فانس**) في المؤتمر الوزاري الختامي ، لمح إلى نظام اقتصادي دولي جديد" **مميز بالإنصاف والنمو والعدل** " ، غير أنه تجنب تماما تحديد الخصائص الملموسة لهذا النظام الجديد وتبيان تفاصيل طريقة عمله ونتيجة هذا التضارب في المقاربة ، لم يحدد مفهوم النظام الجديد .

وفي إحدى مقالاته ،[1] صنف **زبيغنيو بريجنسكي** كأولوية ثانية مسألة إقامة نظام دولي معدل يسمح بتعزيز التعاون بين الشمال والجنوب (nord et sud) ، وفي مكان لاحق يضيف : " **ستكون إحدى أهم مهمات السياسة الخارجية الأمريكية الجديدة تجنيد أكبر عدد ممكن من الأمم الجديدة في مثل هذا التعاون ، مما يفصل بالتالي الدول الأكثر اعتدالا عن الدول الأكثر راديكالية أو ديماغوجية**". ومذكرا بأن الولايات المتحدة قد تعهدت ببرنامج كامل من الإصلاحات ، سواء في الدورة الاستثنائية السابعة للجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة (ONU) أم في ندوة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (CNUCED) المنعقد في نيروبي ، أشار إلى أن" **أن تنفيذ هذه التعهدات هو شرط مسبق لقيام علاقات أكثر**

---

[1] في احد مقالات المفكر الأمريكي ، ومستشار الأمن القومي الأمريكي في عهد الرئيس كارتر ، نجد عناصر قيمة تتعلق بالسياسة الأمريكية الجديدة. بعد أن حدد الأولويات الأمريكية الثلاث، صنف بريجنسكي كأولوية ثانية مسألة إقامة نظام دولي معدل يسمح بتعزيز التعاون بين الشمال والجنوب، وفي مكان لاحق يضيف:"**ستكون إحدى أهم مهمات السياسة الخارجية الأمريكية الجديدة تجنيد اكبر عدد ممكن من الأمم الجديدة في مثل هذا التعاون، مما يفصل بالتالي الدول الأكثر اعتدالا عن الدول الأكثر راديكالية أو ديماغوجية**".

ومذكرا بأن الولايات المتحدة قد تعهدت ببرنامج كامل من الإصلاحات، سواء في الدورة الاستثنائية السابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة أم في ندوة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية المنعقدة في نيروبي، أشار إلى"**أن تنفيذ هذه التعهدات هو شريط مسبق لقيام علاقات أكثر استقرارا وتقدما، ولقيام تعاون بين الشمال والجنوب، أو لما سماه النظام الاقتصادي الدولي الجديد**". إن التعاون بين الشمال والجنوب، بالنسبة لبريجنسكي، ضروري للحد من احتمال انتشار الأسلحة النووية ولتقديم حلول مشتركة لمشكلات راهنة كالتغذية والسكان والبيئة.

استقرارا وتقدما، ولقيام تعاون بين الشمال والجنوب " أو لما أسماه النظام الاقتصادي الدولي الجديد (N.O.E.I) .

إن التعاون بين الشمال والجنوب ، بالنسبة لبريجنسكي ، ضـــروري للحد من احتمال انتشار الأسلحة النووية ولتقديم حلول مشتركة لمشكلات راهنة كالتغذية والسكان والبيئة .

إن تعارض الاستراتيجيات الخاصة بكل من الشمال والجنوب قـــد شكل عاملا معيقا آخر . فكما رأينا كان اهتمام الدول المتطورة (الشمال) منصبا على الحوار حول بعض المسائل المتعلقة بالطاقة ، غـــير أن الشـــمال نفسه لم يكن يهتم ، في موضوع الطاقة ، إلا بالحصول على مصادر التموين وبإنشاء جهاز استشاري دولي حول سعر الطاقة .

في مقابل ذلك ، قامت استراتيجية الدول النامية (les pays en voie de développement) (الجنـــوب) علـــى الحفـــاظ علـــى "**شمولية المؤتمر**"[1] ورفض كل اتفاق جزئي مقترح من الشمال . وقد رد الجنوب على تكتيكات الشمال الملتوية بتجميد المناقشات في موضوع الطاقة .

[1] النظام الاقتصادي العالمي الجديد وحوار الشمال والجنوب ، مرجع سبق ذكره ، ص78.

المبحث السابع

القمة السابعة لحركة عدم الانحياز

احتضنت مدينة **نيودلهي** بالهند القمة السابعة لحركة عدم الانحيـــاز وذلك بتاريخ : 08 /1983/03م ، وكانت الجزائر من بين الدول المشاركة في هذا المؤتمر ممثلة وقتذاك برئيسها الشاذلي بن جديد ، مقدمة اقتراحـــات وصيغ عملية تبلورت فيها صفة الشمولية حول تحقيق مبادئ النظام الدولي الاقتصادي الدولي الجديد (N.O.E.I) .

وقد تميز تدخل الجزائر[1] بالتركيز على تفعيل حركة عدم الانحياز ، وطرح مشاكل السلام والأمن ونزع السلاح والتنمية في سياق التعريـــف بالمشاكل التي تعانيها البلدان النامية ، والعمل على تظافر المجموعة الدوليـــة لحلها واتخاذ مواقف ملزمة تجاهـــهـــا ، والعمل على استئناف الحوار بـــين الشمال والجنوب والذي لايمكن الاستغناء عنه ، والتأكيد على أن **مشروع المفاوضات** الذي تم اقراره في **هافانا** بكوبا يبقى الاطار الأنسب ، ذلك أن التحدي اليوم أصبح شاملا والاجابة عليه لايمكن إلاأن تكون شاملة .

لقد نادت قمة **نيودلهي** على ضرورة التعاون الدولي ، وتحقيق التنمية والسلام في العالم ، واستمرار وجود تعاون فعال ومتوازن في اطـــار نظـــام لعلاقات دولية جدية وديمقراطية ، والعمل على اشاعة محـــيط دولي يتســـم بتنمية اقتصادية واجتماعية يتساوى فيها الجميع دون استثناء . ولكن لاحياة لمن تنادي !! .

---

[1] حسام عبد المجيد، رسالة ماجستير حول الحوار بين الشمال والجنوب واقامة نظام اقتصادي دولي جديد ، معهد العلوم الاقتصادية بالجزائر، سنة1987/ ، الجزائر.

المبحث الثامن

اتجاهات حوار الشمال والجنوب

انطلاقا من التسليم بغياب التجانس وصعوبة تجاوز المصالح الوطنيـــة للارتفاع، بمقتضى الظرف ، إلى مستوى مصالح الشمال أو الجنوب برمته ، نسجل أيضا غياب المواقف المشتركة ، لدى الشمال ، حول معظم المواضيع الهامة ، على غرار ما حدث في الدورة الاستثنائية السابعة لمنظمـــة الأمـــم المتحدة (ONU) ، وأظهر تتبع المناقشات إن الشـــمال لم يكـــن يســـتطيع مواجهة مطالب الـــدول الناميـــة (les pays en voie de développement) الملحة بجبهة واحدة.

لقد أظهر مؤتمر باريس بكل وضوح أن الشمال يعارض أو ينفر من كل تغيير بنبوي لصالح الجنوب من شأنه أن يقود ، في أوانـــه ، الى اعـــادة خلط الأوراق لصالح الجنوب ، **والدول المصنعة لاتـــزال تـــرى النظـــام الاقتصادي الـــدولي الجـــديـــد** (NOEI) **كأنه معركة بين طرفين** تـــدور حول احتلال **موقع واحد وحيد على قمة جبل ، وكأنه مســـألة زواج لم يكتب له النجاح**، وكأن صدور الوثيقة عن منظمة الأمم المتحدة (ONU) كاف لتحقيق بنودها .[1]

إن موضوع النظام الاقتصادي الدولي الجديـــد (N.O.E.I) يـــرتبط عضويا ، بطبيعة التحولات الجارية في توازن القوى الطبقية والسياسية على النطاق الدولي ، وبطبيعة النضال الثوري لشعوب البلدان النامية (les pays en voie de développement) من أجل انتزاع حقوقها، وفـــرض إرادتهـــا الموضوعية على الدول المتطورة التي تسعى إلى الهيمنة على الدول النامية (les pays en voie de développement) ، مما يتطلب من شعوب وحكومـــات البلدان النامية في القارات الثلاث آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية ، أن تناضل

[1] صامد الاقتصادي ، العدد 22 ، 1988، نقلا عن الثقافة الجديدة ، فبراير، 1980، ص 76.

بحزم ضد مختلف أصناف الهيمنة الاقتصادية التي تمارسها الـــدول المتطـــورة تحت يافطة العولمة (mondialisation) .

والسؤال ، بعد كل ما تقدم ، **ماهي توقعات الحوار بين الشـــمال والجنوب بعد تأجيل المؤتمر الوزاري في ديسمبر؟** لقد أعلن وقتها الرئيس جيمي كارتر في يونيو سنة (1976م) في مقابلة صحفية لصـــالح صـــحيفة (**نيويورك هيرالد تريبون**) انه مؤيد لبعض نقاط برنامج البلدان الـــ (19)، (البرنامج الاندماجي ، تخفيض بعض الديون) ، لذلك علقت دول العـــالم الثالث (le tiers monde) آمالا كبيرة على هذا التحول الايجابي على الموقف الأمريكي ، لأن من نتيجة ذلك ، أن يؤدي ، تلقائيا ، إلى انضمام ألمانيـــا واليابان إلى الموقف ذاته .

ونظرا لاحتمالات ندرة المصادر المتوفرة للطاقة ، لم يعد ربط أسعار البترول بأسعار الطاقة البديلة **مسألة مساومة** إلا- وكما حدث إبان مؤتمر الشمال والجنوب- بين بائعي البترول ومشتريه ، تبعا لهذه الفرضية ، قـــد تشهد المرحلة المقبلة من مؤتمر الشمال والجنـــوب (nord et sud) بدايـــة تعاون حقيقي مع الأوبيك .[1]

بالمقابل ، ستكون استراتيجية **البلدان الثمانية** ، قائمة على إحراج منظمة الأوبيك (OPEC) كي تشارك بلدان هذه المنظمة مشاركة اكبر في مهمات إعادة ضبط النظام العالمي ، خاصة بعد غزو العراق واحتلاله مـــن أمريكا وبريطانيا ، مما قد تكون له تداعيات على منظمة (OPEC) ، ويخشى إذن أن تجد الأوبيك (OPEC) نفسها معزولة في وضع لا تحسد عليه ، وقد يصبح الخطر عندئذ كبيرا . والحوار بين الشمال والجنوب (dialogue nord sud —) كان يتصور، فيما مضى ، على أنه آلة حربية رمحها مصوب ضد البلدان المصدرة للنفط ، وبالتالي ، مطلوب من البلدان الناميـــة، في زمـــن العولمة (mondialisation) الطاغي ، أن تتمدد وتقوى ، وتخوض المزيد من

[1] حوار الشمال و الجنوب أسسه و نتائجه ، مرجع سبق ذكره ، ص 142 .

المعارك الضارية ضد البلدان المتطورة (les pays développés) ، على مختلف الصعد السياسية والاقتصادية (**وحتى العسكرية**) ، حتى تحصل على شـــيء من قبل البلدان المتطورة (les pays développés) .

من كل هذا ، يتضح أن الطريق أمام عالم اليوم المؤدي إلى تحقيـــق النظام الاقتصادي الدولي الجديد (N.O.E.I) طويل ، ولا ننسى هنا انه عدا المبادئ والدراسات السليمة المتعلقة بإرساء قواعد ذلك النظام على أســـس من العدل الاجتماعي والصناعي ، لابد من مراعاة مبدأ حق الدول الناميـــة (les pays en voie de développement) في تقرير مصـــيرها الاقتصـــادي الذي هو جزء لا يتجزأ من حق تقرير المصير السياسي.

إن تضييق الهوة الفاصلة بين شمالي الأرض وجنوبها، يتطلب ضرورة اعتراف العالم الشمالي بأن المصلحة العالمية تقتضي تعاون الجميع في القضاء على الاستعمار والإمبريالية والتفرقة العنصرية بشتى أوجهها . وترجع أهمية هذا الاعتراف اللازم صدوره من الشمال الصناعي إلى أن حكومات تلـــك المنطقة تتعمد خدمة مصالحها الاستغلالية، لاعن الطريق الحكومي الرســـمي المفتوح فحسب، بل عن طريق ما يمكن وصفه في عالم السياسة والاقتصاد، بالحكومة غير المتطورة المتمثلة في الشركات والأفراد الذين يتصرفون بوحي سياسي من حكوماتهم .

إن الحوار بين الشمال والجنوب ، يفترض أن يقف على قواعد من المساواة في الحقوق والواجبات الدولية ، وان التفاوض بين العالم الصـــناعي (le monde industrialisé) والعالم النامي ينبغي أن يتم لامن زاوية الإرهاب والتهديد ، بل من زاوية التعايش السلمي ، واحترام السيادات والحضارات القومية ، والرغبة في حوار شامل وتعاون اقتصادي عالمي مثمر.